Journal of Law and Society Management 6 (1)
© Nabu Research Academy, 2019

The Role of Competitive Policies in Economic Performance of Selected Developing Countries (Study in Politics and Theories)

Salim Mohmmad Salih and Amena Abdulelah Hamdoon

Department of agricultural Economics – Faculty of Agriculture and Forestry- University of Mosul
Abdamina239@Gmail.com

Abstract

The economic perfomance is one of the significant topics that indicate the economic development and organizing of the competitive policies where by they are regarded as cornerstones for socities, which is to a great extent based on accumulations of the invested capitals that achiveved by developing countries , and consequently reflected in the national fund development . sant luis equation is the base to point the condersed model in question since it is related to expenditure regarding the competitive policies variables. The study tackles tow points : the first is restricted to such theoretical issues as neutrality ,where as the second handles the tests to verify the hypothesis which is based on krinker realized in testing the root of the anto – inclination for three decades in Turkey .

دور السياسات التنافسية في الأداء الاقتصادي لبلدان نامية مختارة (دراسة في السياسات والنظريات)

سالم محمد صالح و آمنة عبدالاله حمدون

جامعة الموصل - كلية الزراعة والغابات – قسم الاقتصاد الزراعي

الخلاصة

يعتبر الأداء الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تحدد درجة تطور وتنظيم الاقتصاديات للسياسات التنافسية إذ من خلاله تتشكل الركائز المادية للمجتمع والتي تؤمن انطلاقه بالدرجة الأساس على التراكمات المادية لرأس المال النقدي وبالتالي رأس المال البشري المستثمر التي تحققها البلدان النامية و تنعكس مباشرةً على تطور الدخل القومي .وتعد معادلة سانت لويس الأساس في تحديد الأنموذج ذي الصيغة المختزلة للبحث لأنه يربط الإنفاق مباشرة بمتغيرات السياسات التنافسية . ويتضمن البحث محورين تناول الأول مفهوم التنافسية ونظريات التنافسية وسياساتها ومفهوم حيادية واللاحيادية لرأس المال المستثمر النقدي و البشري . أما الثاني كان يتمحور حول الاختبارات القياسية للتحقق من صحة الفرضية من عدمها باستخدام سببية كرنكر واختبار جذر الوحدة للانحدار الذاتي للمتجه لسلسلة زمنية أمدها ثلاثون عاماً في بلدان نامية مختارة (تركيا) أنموذجاً والذي أكدت من خلاله صحة فرضيات البحث من عدمها.

1. المقدمة

يعد تفهم حيثيات السياسات التنافسية مسالة أساسية في تحليل السياسات الداخلية والخارجية لاقتصاديات البلدان النامية . ويتميز مصطلح التنافسية بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة . إذ تعد السياسة فن الممكن وكذلك صنع القرار هو فن الإمكانات لذلك لابد من تبني السياسات التنافسية من أبعادها المتعددة والاتجاهات الاقتصادية لها ومدى تأثيراتها على الأداء الاقتصادي في البلدان النامية ، وترتبط التنافسية بانخفاض الأسعار والتدفقات النسبية للإنتاج من المنظور الاقتصادي الكلي الأمر الذي ينعكس إيجابا على الميزان التجاري و/أو يؤدي إلى تحولاً ملحوظاً للصادرات نحو قيمة مضافة أعلى من حيث الاستثمار لرأس المال النقدي والبشري أو تقنية عالية . إذ يشكل الاستقرار الاقتصادي الكلي عاملاً مهماً في تدعيم السياسات التنافسية في تركيا ولايمكن توفر الشروط الضرورية للتنافس في الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات في ظل اقتصاد يعاني من اختلالات ويشوبه اللايقين في ظل الأوضاع الاقتصادية المتنافسة والمتقلبة .

1.1 مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن انخفاض المعروض من رأس المال النقدي وضعف أسعار السلع الأولية وتباطؤ النمو في البلدان النامية ومخاطر حدوث تباطؤ اقتصادي أوسع نطاق التوترات الاقتصادية مما خلق بيئة تشغيلية مليئة بالتحديات أمام البلدان النامية ترتب عليها ضرورة التعرف على السياسات التنافسية ودورها في الأداء الاقتصادي .

2.1 أهمية البحث

تأتى أهمية البحث من مواجهة اقتصاديات البلدان النامية إشكاليات اقتصاديه في السياسات التنافسية البعض منها يعد من مورثات السياسات الاقتصادية والآخر من آثار التغيرات الاقتصادية العالمية وترتبط التنافسية بانخفاض الأسعار والتدفقات النسبية للإنتاج من المنظور الاقتصادي الكلي .

3.1 هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة تأثير السياسات التنافسية في تطور الأداء الاقتصادي من خلال تقدير وتحليل بعض المتغيرات المؤثرة في السياسات التنافسية تجاه تأثيرها على الأداء الاقتصادي لبلدان نامية مختارة(تركيا أنموذجا).

4.1 فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن وجود اقتصاد مستقر نسبياً بالأسعار هل للزيادة في المعروض من رأس المال النقدي ورأس المال البشري تأثير موجب على الأداء الاقتصادي وعلية افترض البحث

الفرضية الأولى : فرضية العدم H_0: زيادة المعروض من رأس المال النقدي ورأس المال البشري المستثمر لا يؤدي إلى تقدم الأداء الاقتصادي .

الفرضية الثانية : الفرضية البديلة H_1: زيادة المعروض من رأس المال النقدي ورأس المال البشري المستثمر يؤدي إلى تقدم الأداء الاقتصادي .

5.1 منهج البحث

اعتمد البحث في منهجيته على الربط بين حيادية واللاحيادية لرأس المال المستثمر البشري والنقدي وتقدير وتحليل اثر المتغيرات هذه في الأداء الاقتصادي تناول البحث سلسلة زمنية أمدها ثلاثون عاماً(1988-2018) وتم استخدام اختبار الانحدار الذاتي للمتجه واختبار سببية كرنكر واختبار جذر الوحدة (ADF) باستخدام برمجيات Eviews.

2. مفهوم التنافسية وحيادية السياسات التنافسية .

يشير تقرير التنافسية العربية إلى أن التنافسية تعني (الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية . (تقرير التنافسية العربية ،2016) في حين يرى (landau) إن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية . و يتطلب التعرف على مفهوم حيادية المعروض من رأس المال النقدي ورأس المال البشري تحليل العلاقة السببية بين رأس المال النقدي والأداء الاقتصادي من خلال قياس التأثير أو عدمه للتغيرات الحاصلة في كمية المعروض من رأس المال النقدي وبالتالي رأس المال البشري ، و تعني فكرة الحيادية أن التأثير في كمية النقود يجب أن تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وزيادة المستوى العام للأسعار .وعندها يكون المعروض من رأس المال النقدي حيادياً ولن تكون لها تأثيرات كلية على الإنتاج بالنسبة إلى التغيرات في السياسات التنافسية .(Galbraith & Darity,1994,287). كما يعتقد بعض الاقتصاديون في تحليلهم أن زيادة كمية المعروض من رأس المال النقدي تعمل على زيادة أسعار المنتجات بمعدل أعلى من الارتفاع في الأجور الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في رأس المال المستثمر مما يعمل على ارتفاع في معدل الأرباح وبالتالي ترتفع التنافسية مما تكون حافزاً للمنتجين لزيادة الإنتاج . أي أن الإنتاج والتوظف سوف يرتفعان ويكون فيه رأس المال النقدي غير حيادي . وعلى العكس من ذلك ، فان الأجور إذا ارتفعت بمعدل اكبر من ارتفاع الأسعار فان معدل الأرباح والإنتاج يشهد انخفاضاً وذلك بتأثير الدور اللاحيادي لرأس المال النقدي وبمعنى آخر يؤكد أنصار رأس المال النقدي الحيادي انه يكون حيادياً فقط في الأجل الطويل إذ يتحدد مستوى الأسعار من خلال علاقتها بالتكاليف عند نقطة التوازن لمستوى الإنتاج التنافسي .(Galbraith&Darily,1994,281-288). خلاصة يمكن القول أن التطورات الحديثة في نظرية رأس المال النقدي انتقلت من التوكيد على حيادية رأس المال النقدي إلى التأكيد على وظيفته الديناميكية ، فان رأس المال النقدي يكون حيادياً في الظروف الاعتيادية الطبيعية وانه ليس له تأثير كبير على السياسات التنافسية في الأداء الاقتصادي للبلدان النامية

3. الاستعراض المرجعي والدراسات المعاصرة

في دراسة أعدها (2000المنتدى الاقتصادي العالمي)اهتمت بالمقايضة بين التنافسية والأهداف بحيث وضعت البلدان في مصفوفة توضح في محورها العمودي الاستراتيجيات الموجهة تنموياً كالعمل والادخار والاستثمار ومثبت في محورها الأفقي الاستراتيجيات الموجهة بالتوزيع كالأمن الاقتصادي والغذائي المستحقان إعادة توزيع الدخل ومنافع المستهلك قصيرة الأجل ويبين أن الدول تختلف في قدرتها التنافسية باختلاف المعايير المعتمدة في القيا س . كما أجرى (وديع،2003) دراسة حول القدرة التنافسية وقياسها بين فيها بان الاهتمام بمناخ التنافس يرجع أساسا إلى التغيرات الحاصلة على النشاط البشري من مختلف جوانبه في التنظير الاقتصادي وتبين بان التنافسية المستدامة ودليلها (GCL) تركز على الابتكار الفكري وتطوير رأس المال البشري والإنتاجية وقوى السوق في الاقتصاد وان هناك أنواع للتنافسية عدة في الأدبيات منها تنافسية التكلفة أو السعر التنافسية غير السعرية ،التنافسية النوعية والتقنية.وفي دراسة (بابكر،2004) أوضح بان البلدان النامية لابد أن تضع السياسات التنافسية بمنهجية مناخ للاستثمار وتنشيط آليات السوق بما يحقق فاعلية توظيف الموارد ويكمن ذلك في التوفيق بين ضرورة تفعيل المنافسة وتحرير الأسواق من جانب وضرورة حماية الإستراتيجية وتدخل الدولة لتوجية مسار التنمية من جهة أخرى . وفي دراسة (جليلي ،2009) تناول تطوير القدرة التنافسية إذ يكون الاقتصاد تنافسياً حينما يتمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات ويكون أداؤه جيداً إذا مانما بسرعة أعلى من اقتصاديات أخرى . وأكد (العصفور،2012) إن أهمية القدرة التنافسية تنبع من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتوفير كفاءة في تخصيص واستخدام الموارد وتحسين مستوى الإنتاجية من اجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف وبالتالي الأسعار.

4. التكيف مع تحديات التنافسية العالمية في بيئة عمل عالمية

إن أسعار الفائدة المنخفضة والاختلالات المحتملة في الأسواق العالمية وضعف الأسعار للسلع الأولية وتباطؤ النمو في البلدان المتقدمة ومخاطر حدوث تباطؤ اقتصادي أوسع نطاق التوترات الاقتصادية مما خلق بيئة تشغيلية حافلة بالتحديات أمام البلدان النامية ، كما تواجه العديد من البلدان المتعاملة مع البلدان النامية انخفاضاً في حجم النشاط التجاري وتدفقات خارجية لرؤوس الأموال واحتمال وقوع اضطرابات في حالة عودة السياسات إلى وضعها الطبيعي في الاقتصاديات المتقدمة ويتعين على جميع البلدان مواصلة الإصلاحات المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل على المدى الطويل (مجلس التنمية الاقتصادي ،2016) ينص مفهوم التنافسية ل(ربيع نصر) على أنها تحقيق الازدهار من خلال التوازن بين الإنتلجية وجودة الإنتاج على المدى القصير.في حين يرى (porter,1990)التنافسية مفهوم ليس معرفا جيدا كما وأشار(portor) إلى أن هناك أربعة عوامل أساسية تؤثر على تنافسية الدول هي : الموارد الطبيعية والبيئة التحتية والإدارية للدولة وطبيعة الطلب الداخلي على منتجات القطاع الصناعي وخدماته وترتبط التنافسية بانخفاض الأسعار والتدفقات النسبية للإنتاج من المنظور الاقتصادي الكلي الأمر الذي ينعكس إيجابا على الميزان التجاري ويؤدي إلى تحولاً ملحوظاً للصادرات نحو قيمة مضافة أعلى أو تقنية عالية . (الغزالي ، عيسى محمد ، 2003)

5. تنميط المتغيرات الاقتصادية إلى مؤشرات

يستند مؤشر التنافسية العربية على حساب مؤشرات منظمة على نفس السلم لكل المتغيرات الاقتصادية والمالية والمؤسسية التي تدخل ضمن حساب المؤشرات الفرعية حيث أن كل متغير x_1 يتم تنميطه وفقا للمعادلة التالية : للحصول على المؤشر Ii مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي :

$$Ii=(Xi-Xmin)/Xmax-Xmin.....(1)$$

ومن المؤشرات استقرار أسعار الصرف ومعدل الضريبة وتذبذب معدل التضخم ونسبة الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ثم تحويل كل متغير (X_j) إذ تم تحويل كل متغير X_j إلى نفس المجال بحيث تعطي أدنى قيمة للمؤشر الأولي Iiالمحتسب صفراً وأعلى قيمة له هي واحد صحيح حسب المعادلة :

$$Ii=(Xj -Xmin)/Xmax-Xmin.....(2)$$

إن الأرقام تمثل المؤشر المنمط وليس لقيم المتغيرات الأصلية فمثلاً يشمل المؤشر المنمط مؤشر الأداء الاقتصادي معدل التضخم كأحد المتغيرات المحددة لجودة البيئة للأداء الاقتصادي الكلي ونظراً لكون ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور هذه البيئة فقد استخدمت معادلة (2) حيث إن الغرض من تنميط المتغيرات بهذه الطريقة هو التمكين من إجراء العمليات الحسابية بحيث يمكن تجميع عدة مؤشرات لبناء مؤشر مركب بينما لايمكن تجميع المتغيرات الخام لأنها مقاسه بوحدات مختلفة.

6. تحديد الانموذج المستخدم

تعد معادلة سانت لويس (st.Louis) الركن الأساس في تحديد الأنموذج والذي يوضح علاقة أساسية بسيطة من خلال الأنموذج ذي الصيغة المختزلة (Reduced-Form econometric model) لأنه يربط رأس المال النقدي مباشرة بمتغيرات السياسات التنافسية لتحديد فاعلية السياسات التنافسية في تركيا نضع المعادلة التالية (معادلة سانت لويس):

$$Y_t=a_0+\sum_{i=1}BiMt-i+\sum_{i=1}\partial E_{t-i}+u_t \quad .....(1-2)$$

حيث أن: الناتج المحلي الإجمالي

$$Y=GNP$$

المعروض من رأس المال النقدي =M

الدعم الحكومي =E

وحيث أن فاعلية السياسة تمتد مدة أطول ولذلك يتضمن الأنموذج الفترة الحالية والقيم المتخلفة وفي إطار التحليل النيوكلاسيكي والتوقعات العقلانية فان افتراض حيادية السياسة يبنى اساساً على افتراض أن انحرافات الإنتاج عن المعدل الطبيعي يجب أن يكون محددة بواسطة سياسة تنافسية غير متوقعة وغير متأثرة بسياسة متوقعة وان معادلة الانحدار التي يتم من خلالها اختبار الحيادية هي:

$$(y-y^n)=a_0+a_1(m-m)+a_2m_2.....(2-2)$$

وفي ظل التوقعات العقلانية – المدرسة النيوكلاسيكية – فان فرضية السياسة غير المتوقعة (m-me) فقط يكون لها تأثير ، وبالتالي فان التغيرات التي تؤكد الحيادية هي عندما تكون $a_2=,0,a_1>0$ وان تقدير الa_2الذي يكون مختلفاً بدرجة معنوية عن الصفر ، يعني ضمناً أن السياسة المتوقعة تؤثر فعلياً على تذبذبات الإنتاج حول المعدل الحيادي ، علماً أن

$$y^n=B_0+B_1t \quad ....(2-3)$$

حيث يكون المعدل الطبيعي ممثلاً بواسطة الميل و(t) هي المسار الزمني

$$m^e=y_0+y_1x_1+y_2x_2(2-4)$$

وتوضح المعادلة (2-4) القيمة المتوقعة للمعروض من راس المال النقدي ، ممثلة بواسطة متغيرات اقتصادية معينة x_1,x_2 التي قد تكون قيماً مختلفة للمعروض من رأس المال النقدي والبشري أو معادلة أخرى وان القيم المتنبأ عنها m تكون بديل عن me وبإحلال معادلة (3-4)في (2-4)نحصل

$$y-(B_0+B_1t)=a_0+a_1(m-me)+a_2me.....(2-5)$$

$$y=(a_0+B_0)+B_1t+a(m-m)+a_2m....(2-6)$$

حيث يعطينا تقدير الانحدار لa_2في معادلة (2-6)الاختبار الأساسي للحيادية في السياسات التنافسية وان a_2تختبر الفرضية المشتركة للحيادية والمناسبة للمعادلة المتوقعة (2-4) ومن ثم عمل لوكاس (lucas) على تطوير اختبار حيادية السياسة التنافسية وأوضح أن انحرافات الإنتاج عن مستويات الإنتاج الطبيعي يجب أن تكون تذبذبات عشوائية غير مترابطة خلال الزمن ، حيث يقترح مؤيدو الطريقة النيوكلاسيكية أن yn يمكن نمذجتها كالآتي :

$$Yn=B0+B1Y-1.....(2-7)$$

أي أن مستوى الإنتاج الطبيعي يكون مرتبطاً مع مستوى الإنتاج نفسه ومختلف عنه ولتقدير دالة العرض النيوكلاسيكية يتم بإحلال المعادلة (2-7) بالمعادلة (2-4) لينتج :

$$Y=B_0+B_{Y-1}+a_1(m-me)+a_2me.... (2-8)$$

توضح المعادلة السابقة إن الإنتاج يختلف بسبب السياسات التنافسية غير المتوقعة تكون ذات تأثير قليل في حين أن المصدر الرئيسي للاختلاف في الإنتاج يكون من اختلاف المعدل الطبيعي وان مثل هذا الاختلاف يكون غير واضح في الطريقة النيوكلاسيكية وبذلك قدم لوكاس دالة العرض التي تتضمن حالات لتخلف الإنتاج الذي يمثل المعدل الطبيعي للإنتاج

$$y=a_0+a_1y_{-1}+a_2(m-me)..... (2-9)$$

وان الهيكل الذي يحدد المعروض من رأس المال النقدي والبشري يتمثل بالمعادلة التالية

$$m=b_0+\sum bimi-i+v..... (2-10)$$

وان المعروض من رأس المال النقدي والبشري يكون :

$$Me=\sum m=b0+\sum bimt-1.....(2-11)$$

وبإحلال me في دالة عرض لوكاس (2-9) ينتج :

$$Y=a0+a1y-1+a2Dm-(b0+\sum bimt-1)].....(2-12)$$

$$Y=(a0-a2b0)+a1y-1+a2m-a2\sum bimt-i...(2-13)$$

والمعادلة الأخيرة هي دالة انحدار الإنتاج للناتج المتخلف زمنياً والمعروض الحالي والمتخلف من رأس المال النقدي والبشري . إذ أن لكل حالة من حالات تخلف رأس المال النقدي معاملات سالبة هي تأكيد على أن رأس المال النقدي الحقيقية حتى إذا كانت متوقعة يكون له تأثير قصير الأجل وليس لها تأثير طويل الأجل ، أي أن رأس المال النقدي حيادي في الأجل الطويل وفق النظرية النيوكلاسيكية (wachtel,1989,c305,482) وبناءًا عليه سوف يتم اختبار معادلة لوكاس مع إضافة متغير الإنفاق الحكومي في دالة الاختبار وحددت فرضية الاختبار بما يأتي :

1. تكون التغيرات في الإنتاج نتيجة لسياسات تنافسية غير متوقعة في المدى القصير لابسبب سياسات التنافسية المتوقعة للأداء الاقتصادي في تركيا .
2. زيادة المعروض من رأس المال النقدي ينتج عنه زيادة في رأس المال البشري المستثمر وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي التركي وزيادة قدراته التنافسية عالمياً
3. يعد رأس المال النقدي حيادياً في المدى الطويل .
4. تحقق الزيادة في الناتج إن كان زيادة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة القاعدة النقدية .

7. بناء وتوصيف القياس الاقتصادي للأنموذج المستخدم

بعد تحديد الأنموذج المستخدم في الاختبار نعمل على اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للتأكد من عدم وجود مشكلة الاستقرارية في التباين أو في المتوسط (Heteroscdasticity&Homoscedasticity)

وبذلك نفترض أن السلسلة الزمنية مستقرة في التباين والمتوسط أي أن ((Augmented Dickey-Ffuller

H_0:u=0وللتحقق من استقرارية السلسلة نستخدم اختبار ديكي – فلر (ADF)

لاختبار جذر الوحده وقد أظهرت نتائج الاختبار الموضحة أن السلسلة الزمنية .

H_1:u==0تكون مستقرة في التباين والمتوسط ولا يوجد هناك مشكلة جذر الوحدة (الارتباط) عند استخدام التفريق الأول للدالة اللوغارتمية للناتج المحلي الإجمالي التركي (GDP)DILOG.حيث أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن القيمة المطلقة ل(t-tau) المحسوبة تساوي (-3.982)وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند المستويات المعنوية الثلاثة (10%، 1%,5%) كانت على التوالي (-2.833,-2.723, -2.453) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة ، أي ليس هناك مشكلة جذر الوحدة كما أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة ADF أن المعروض من رأس المال النقدي (m_1) يكون مستقراً في التباين والمتوسط بعد التفريق الأول للدالة اللوغارتمية للمعروض من رأس المال النقدي (D1Log money) وقد أظهرت نتائج الاختبار أن القيمة المطلقة ل(t-tue) المحسوبة كانت (3.923)وهي عند المستويات المعنوية الثلاث على التوالي :

(1%، 5%، 10%) والتي تساوي (-3.482 , 2.822 , -2.720) كما ظهرت نتائج اختبار ADF لأن السلسلة الزمنية للإنفاق الحكومي تكون مستقرة بالتباين والمتوسط لايوجد مشكلة جذر الوحدة بعد التفريق الثاني للدالة اللوغارتمية للإنفاق (D_2LOGEXPEND) حيث ظهرت قيمة (t-tue) المحسوبة (-4.835) واكبر من الجدولية عند المستويات المعنوية (1%، 5%,10%) والتي تساوي (-2.800 ، -2.935 - , -2,605) على التوالي وعندها تقبل فرضية العدم و البديلة والتي تشير إلى عدم وجود مشكلة جذر الوحدة بعد تحويل السلسلة الزمنية بمتغيرات الأنموذج إلى سلاسل زمنية مستقرة في التباين والمتوسط على إجراء الاختبارات القياسية للوصول إلى أفضل المقدرات التي تستخدم في وصف العلاقات الاقتصادية والتي تتكون من مرحلتين :

الأولى : اختبار سببية كرانكر للتعرف على طبيعة العلاقة السببية بين المتغيرات الداخلة في الاختبار.

الثانية : الانحدار الذاتي للمتجه (VectorAutorey)(VAR)الذي يعتمد في منهجيته على وجود العديد من المتغيرات الداخلية الأخرى في الأنموذج وبسبب اعتماد هذه النماذج على حالات التخلف فهذا يتطلب الاعتماد على عدد من المعايير لتحديد فترة التخلف المثلى وتحديد الأنموذج الأمثل بين النماذج البديلة . ومن ضمن المعايير (likelihood)والذي يعتمد في تقدير المعلمات المجهولة احتمالية الوصول إلى اكبر قيمة لy ,لتحديد أفضل نموذج يكون من خلال معيار كيكي (ATC)بحيث يحدد أفضل نموذج عند القيم الصغرى للمتغير وبما أن اختبار الانحدار الذاتي يعتمد على علاقة القيادة- التخلف بين المتغيرات ، علية يتم الاعتماد على معيار شوارز (Sc)في تحديد طول فترة التخلف المثلى في الأنموذج وان أفضل تخلف في الأنموذج هو التخلف الذي يعظم أدنى قيمة لمعيار شوارز (Hill8Griffiths,2017,833)&(Greene,2000,665) بعد إجراء اختبار سببية كرنكر (Granger Causalily)أظهرت نتائج الاختبار وبعد مقارنة للقيم المحسوبة مع الجدولية وقيم الاحتمالية (p) تبين

أن هناك تأثير معنوي باتجاه واحد فقط من المعروض من النقود باتجاه الناتج المحلي الإجمالي . في حين لم تتأكد صحة العلاقات السببية الأخرى بين المتغيرات . وبما أن اختبار السببية يوضح اتجاه العلاقة فقط بين المتغيرات ولا يوضح مقدار التأثير بين المتغيرات لذلك تنتقل إلى اختبار الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)وبناء على نتائج الاختبار الموضحة في حددت المعادلة الأولى كأفضل نموذج بناء على نتائج معيار Likelihood,AIC إذ حقق معيار

AIC أدنى قيمة له بحيث بلغ نحو (-2.228) وأعلى قيمة من بين المعادلات بالنسبة لمعيار (Likelihood)الذي بلغ نحو (44.96)وحددت الفترة الزمنية المثلى عند التخلف الثاني فقط بناء على معيار scالذي حقق أدنى قيمة له عند اختيار عدد من التخلفات ، كما أظهرت نتائج الاختبار أن الأنموذج الأمثل الذي تم اختياره بناء على المعايير السابقة استطاع أن يفسر 29%من نسبة التغيرات الحاصلة في الأنموذج والتي ظهرت في قيمة (R^2-Adj)المعدلة وهذا يتوافق مع نتائج الاختبار إذ أظهرت أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر وبشكل معنوي بالمعروض من رأس المال النقدي عند التخلف الأول فقط بقية المتغيرات الأنموذج بسبب أن الزيادة في المعروض من رأس المال النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.1 وهذه النتائج تؤكد فعالية السياسة التنافسية على الأداء الاقتصادي الكلي ، أي تتوافق النتائج مع وجهة نظر النقديين .

8. الاستنتاجات

1. إن تحديد المعروض من رأس المال النقدي له الأثر الكبير على المتغيرات الحقيقية للسياسات التنافسية في المدى القصير وحيادتها في المدى الطويل .
2. تبين من نتائج اختبار سببية كرنكر فاعلية السياسة التنافسية ، إذ أن هناك تأثير باتجاه واحد من المعروض من رأس المال النقدي مؤكدة بذلك فاعلية دور السياسات التنافسية تجاه رأس المال البشري والفكري وبالتالي تفعيل وتطوير الأداء الاقتصادي في تركيا .
3. لقد أظهرت نتائج الاختبار فاعلية اختبار سبية كرنكر واختبار الانحدار الذاتي للمتجه ، الذي أمكن من خلالهما توضيح اتجاه العلاقات بين المتغيرات وقياس تأثيرها بالاعتماد على عدد من المعايير للوصول إلى أفضل النتائج.

التوصيات

1- ضرورة تفعيل السياسات التنافسية نحو البيئة الهيكلية للاقتصاديات البلدان النامية عامة وتركيا خاصة (انموذجاً) ودرجة تطورها وقدرتها التنافسية والانفتاح على بلدان العالم الخارجي الذي يؤثر بدوره على فاعلية رأس المال النقدي والبشري وبالتالي الأداء الاقتصادي.
2- على صانعي القرار و واضعي السياسات التنافسية في تركيا الأخذ بنظر الاعتبار للمتغيرات الفاعلة وتفعيل الدراسات حولها والمتمثلة في أسعار الصرف والتضخم كونها أداة رئيسة للقدرة على المنافسة .
3- ضرورة دراسة واعتبار كل من مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي ضمن تحليل التنافسية الجارية في حين يعد رأس المال البشري المستثمر ضمن التنافسية الكامنة.من قبل واضعي وصناع القرار للسياسات التنافسية في تركيا.

المصادر

1- تقرير التنافسية العربية(2015-2016) ، المنتدى الاقتصادي العالمي ،
2- الغزالي ، عيسى محمد (2003) ، سلسلة إصدارات جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ،العدد (24) ديسمبر/ كانون الأول ، السنة الثانية .
3- الاقتصاد المصري في ضوء نتائج تقرير التنافسية العالمي 2015-2016
4- ربيع ، نصر (2016) مجلس التنمية الاقتصادي.
5- الكتاب السنوي للتنافسية ،اعداد متفرقة.
6- وديع ،محمد عدنان (القدرة التنافسية وقدرتها) ،سلسلة اصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد24 كانون الاول .

7-Galbraith,James K.,&Jr,William Darity j.(1994)Macroeconomic, Houghton.Miffin.

Compaany .

8-Vaish,M.C.(1979),economic of money and groth,oxford, bn publishing .

9-Green, Willian.H.(2000)economic analysis , fourth edition,prentichall,newjersey.

10-Hill-carter et.al(1997),undergraduate Econom trics,copy right,Johnson.

11-Wachtel,paul(1989)Macroeconomics,from theory to practice,Copyright by McGraw Hill Inc.